تحليل و اقع السياسة المالية وإجراءاتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في غانا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

حسين عبد الرحمن حسين الجندي

باحث ماجستير – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع السياسة المالية والإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية التي انتهجتها غانا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ومستخدمة المنهج الأستقرائي لتحليل البيانات المستخدمة عن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، باعتبارهما أهم أدوات السياسة المالية.

وقد أنطلقت الدراسة من فرضيتين أولها – تؤثر السياسة المالية في غانا على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ادواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية، وثانيها– عمدت غانا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

وقد توصلت الدراسة إلى فعالية السياسة المالية خلال إحدى أدواتها وهي الانفاق العام دون فعالية الايرادات العامة والضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى غانا، كما أكدت المؤشرات الدولية الصادرة عن مؤسسات دولية المدروسة، وجود آثر غير مباشر للسياسة المالية في دعم محددات بيئة الاستثمار الاخري المؤثرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك بعد القاء الضوء على عرض وتحليل حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في غانا ثم بيان نوع السياسة المالية المتبعة في غانا، وتحليل ادواتها (الانفاق العام الحكومي, والايرادات العامة)، وأخيرا تقييم السياسة المالية المطبقة على الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل بعض المؤشرات المتعارف عليها والصادرة عن جهات ومؤسسات دولية في مجال تقييم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.

وتوصي الدراسة بأعادة النظر في دراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب؛ حيث أنها غير كافية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتدعيم وتحديث هياكل البنى التحتية للاقتصاد لما لها من آثر إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، غانا

Abstract

The study aims to analyze the reality of the financial policy, procedures and financial and tax incentives that Ghana has adopted to attract foreign direct investment, and uses the inductive approach to analyze the data used on both public revenues and expenditures. The public, as the most important tools of fiscal policy.

The study started from two hypotheses, the first of which is - Ghana's fiscal policy affects foreign direct investment through its tools represented in tax policy and the policy agreement, and secondly, Ghana has taken a set of fiscal policy measures that have contributed to increasing foreign direct investment flows.

The study found the effectiveness of fiscal policy through one of its tools, which is public spending without the effectiveness of public and tax revenues in attracting foreign direct investment to Ghana, and international indicators issued by studied international institutions confirmed the existence of an indirect effect of the fiscal policy in support of the determinants of the other investment environment affecting the Attracting foreign direct investment, after shedding light on the presentation and analysis of the volume of foreign direct investment flows in Ghana, then stating the type of fiscal policy followed in Ghana, analyzing its tools (government public spending and public revenues), and finally evaluating the financial policy applied to foreign direct investment in light of Some recognized indicators issued by international bodies and institutions in the field of assessing the determinants of foreign direct investment.

The study recommends reconsidering the study of the financial and tax incentives structure for local and foreign investors, as they are insufficient in attracting foreign direct investment, and strengthening and modernizing the infrastructure of the economy because of their positive impact in attracting foreign direct investment inflows

Key words:
fiscal policy, foreign direct Investment . Ghana

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية ، وبكل أدواتها من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، وحتى تتمكن الدول خاصة النامية منها من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة، والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها, ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أشكال الاستثمار الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية لجذب اكبر قدر من الشركات العالمية للاستثمار فيها معتمدة في ذلك على إتباع سياسات اقتصادية مختلفة من بينها السياسة المالية، التي يمكن من خلالها توفير المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذا المنطلق، قام هذا البحث بدراسة توجهات السياسة المالية في غانا حول الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) .

أولا- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، وغانا من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها.

٢- اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد، وذلك لكونه يزيد من القدارت الإنتاجية للدولة، ويعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، ووسيلة فعالة وضرورية في تمويل التنمية ونقل الخبرات والتكنولوجيا .

٣- احتياجات الاقتصاد الغاني للمزيد من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية من أجل تشجيع وجلب هذا الاستثمار.

ثانيا- أهداف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة الأساسي في تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق بعض الأهداف الفرعية، لعل أبرزها:

١- محاولة التعرف ادوات السياسة المالية السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية.

٢- محاولة التعرف على الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية التي انتهجتها غانا لتشجيع الاستثمار .

ثالثا- إشكالية الدراسة

استخدمت غانا ادوات سياستها المالية بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛ حيث قامت بمنح الحوافز الضريبية كوسيلة ضرورية لجذب هذا الاستثمار، وفى مجال الإنفاق العام قامت بتطوير

البنى التحتية، ورغم استحواذ غانا على نصيب كبير من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أن هذه التدفقات دون المستوى الذي يتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية كوفرة مواردها الطبيعية كالذهب والنفط، وامتلاكها لبيئة سياسية مستقرة بالمقارنة بجيرانها من دول غرب افريقيا، وهو ما قد يوحي بضعف فعالية أجراءات السياسة المالية المطبقة على الاستثمار الاجنبي المباشر في غانا.

رابعا- تساؤلات الدراسة

سيتم الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

١- ما حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لغانا؟

٢- ما هي اتجاهات الانفاق العام في غانا؟

٣- ما هي التدابير والإجراءات المالية والضريبية التي اتخذتها غانا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

٤- هل حققت التدابير والإجراءات المتعلقة بأدوات السياسة المالية الغرض المتمثل في تحفيز وجذب الاستثمار في غانا؟

خامسا- فرضية الدراسة

انطلاقا من تساؤلات الدراسة، وبناء على الإشكالية التي سبق وضعها، تمّ تبني فرضيتين هما:

١- تؤثر السياسة المالية في غانا على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ادواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية.

٢- عمدت غانا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

سادسا- الإطار المكاني والزماني للدراسة

تم اختيار غانا لكونها ثاني أكبر متلقي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في غرب أفريقيا، كما تمّ بدء فترة الدراسة من سنة ٢٠٠٠، باعتبار أن هذا العام والفترة التى تليه تمّثل نقطة تحولٍ كبيرة في مسار السياسة المالية لغانا، وكذلك فى مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أعلنت حكومة غانا عن بداية عصر جديد للاستثمار الأجنبي مع بداية الألفية حيث مّثل قانون الإيرادات الداخلية رقم ٥٩٢ لسنة٢٠٠٠، ولائحته الداخلية الصادرة فى سنة ٢٠٠١ تغيراً جذرياً في المنظومة القانونية المتعلّقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لما احتواه من تخفيضات فى معدلات الضرائب.

سابعا- منهجية الدراسة

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، وما يتبعها من التساؤلات التي يطرحها موضوع البحث وكذلك اختبار مدى صحة فرضيتا الدراسة؛ ستعتمد الدراسة على استخدام المنهج الأستقرائي لتحليل البيانات المستخدمة عن كل من الإيرادات والنفقات العامة، باعتبارهما أهم أدوات السياسة المالية.

ثامنا – خطة الدراسة

عرضت الدراسة أشكاليتها في أربعة محاور، وذلك من أجل الرد على تسأولات الدراسة في نفس تسلسلها حتى تصل إلى غايتها في أختبار مدى صحة فرضيتيها على النحو التالى:

المحور الاول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا

المحور الثاني: تطور سياسة الانفاق العام في غانا

المحور الثالث: تطور الايرادات العامة في غانا

المحور الرابع: مؤشرات لتقييم السياسة المالية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا.

المحور الاول:
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا إلى الموارد النقدية التي يستثمرها الأجانب في الشركات المملوكة لهم كليا، أو جزئيا، أو شركاتهم المدرجة في بورصة غانا، ويلعب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية في غانا؛ فقد أدي إلى زيادة مستوى إنتاجية معظم القطاعات الاقتصادية، وخفض معدلات البطالة، وتحسين في مستوى المعيشة، وتشير تقارير الاستثمار العالمي إلى حجم التدفقات الهائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غانا عقب اكتشاف النفط[١]؛ فقد بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل متسارع منذ عام ٢٠٠٦ ، و'نظر إلى غانا كدولة مضيفة محتملة للاستثمار نتيجة لاستقرارها السياسي ووفرة الموارد الطبيعية[٢].

أولا : <u>حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غانا</u>

يعود جذور الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا إلى الستينيات من القرن العشرين؛ حيث تجسدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فترة ما قبل التسعينيات في الشركات المختلطة، ومع بداية التسعينيات بدأت رغبة غانا تتعاظم في زيادة أستقطابه عقب أنفتاحها على الاقتصاد العالمي وقيامها بالإصلاحات المدعومة من المؤسسات الدولية بدافع تحقيق التنمية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فان النتائج لم تكن مثمرة خلال هذه الفترة[٣].

وفي محاولة لاستعادة الاتجاه مرة أخرى باعتبار هدف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل توجها لسياسة غانا الخارجية ، فقد سعت منذ بداية ألفية القرن الحالي إلى تقرير سياسات مالية أستثمارية تستهدف أستقطاب هذا النوع من الاستثمارات، يصب مجملها في تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز البيئة التنظيمية الجاذبة لتدفّقات رؤوس الأموال، ومنذ ذلك الحين أصبحت

1- Gladys Apana , Evans Yeboah ," FDI Inflows and Outflows in Ghana and Its Export and Import", **journal of Economics and Sustainable Development "JEDS"**, (International Knowledge Sharing Platform " IISTE",Vol.9, No.10, February ,2020). , p.38

2- Yeboah Evans, Christiana Kesse, Apana Gladys, "Foreign Direct Investment Inflows in Ghana: Is There Any Political and Priority Influence in the Distribution among the Sectors and Regions of the Ghanaian Economy", **Journal of Business and Management**, (China : Scientific Research Publishing, Vol .6 , No. 973-989, 2018),p.975 **<u>At: http://www.todayscience.org/jbm</u>**

3- Michael Asiamah , Daniel Ofori, Jacob Afful**, "Analysis of the determinants of foreign direct investment in Ghana" , journal of Asian Business and Economic Studies "JABES**", (Vietnam : University of Economics, Vol.26, No. 1, 2019).p.56-58

سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي في غانا جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الغاني[١].

إن الحديث عن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي غانا لا يقتضي الوقوف على أرصدته وتطور حصيلته فقط، بل يدفع الدراسة إلى بيان التوزيع القطاعي والجغرافي له، وسوف يعطي ذلك مؤشرا مبدئيا عن معرفة مدي قدرة غانا في جذب واستقطاب هذا النوع من الاستثمار، وعلى ذلك يوضح الجدول التالي حركة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في غانا، وكما يلي :

جدول رقم (١): قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غانا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) بالمليون دولار أمريكي

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
٢٠٠٠	١٧٠	٢٠١٠	٢٥٣٠
٢٠٠١	٩٠	٢٠١١	٣٢٥٠
٢٠٠٢	٦٠	٢٠١٢	٣٢٩٠
٢٠٠٣	١٣٩	٢٠١٣	٣٢٣٠
٢٠٠٤	١٤٠	٢٠١٤	٣٣٦٠
٢٠٠٥	١٤١	٢٠١٥	٣١٩٠
٢٠٠٦	٦٤٠	٢٠١٦	٣٤٩٠
٢٠٠٧	١٣٨٠	٢٠١٧	٣٢٥٠
٢٠٠٨	٢٧١٠	٢٠١٨	٢٩٩٠
٢٠٠٩	٢٣٧٠		

المصدر : بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=GH:

يتضح من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (١) الأتي :-

- **أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غانا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠- ٢٠١٨) قد شهد تزايداً ملحوظاً؛ حيث أرتفع من ١٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩٩٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٨، ويعود ذلك بوجه عام إلي تدفقات استثمارات الشركات الأجنبية الواردة في مجالات الاكتشافات النفطية والبنية التحتية ؛ حيث تم إجراء ثلاثة وعشرين اكتشافا قبالة ساحل غانا[٢].**

1- Action Aid , **Investment Incentives in Ghana** ,(Ghana: An Action Aid Ghana, Research Report Ghana , February 2014) ,p.25

1- Investing in Ghana's Petroleum Sector **At : https://www.gipcghana.com**

- **سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى غانا تزايدا ملحوظا بداية من عام ٢٠٠٦ فقد بلغ حجم الاستثمار الوارد ٦٤٠ مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك الي أكتشاف حقل اليوبيل البحري للنفط ، كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة ٢٠٠٨ قيمة ٢٧١٠ مليون دولار ثم انخفضت خلال ٢٠٠٩ ؛حيث سجلت التدفقات خلال هذه السنة ٢٣٧٠ مليون دولار أمريكي بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم عاد للانتعاش مرة أخري في سنة ٢٠١٠ ؛فقد بلغت قيمة التدفقات ٢٥٣٠ مليون دولار ويعود ذلك الى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية التي سادت عام ٢٠٠٨[١].**
- **شهدت سنة ٢٠١٦ أعلي تدفق للاستثمار الاجنبي المباشر؛حيث سجلت قيمة التدفقات ٣٤٩٠ دولار أمريكي بسبب التوسع في إكتشافات النفط والغاز، وبدء تعافي الاقتصاد الغاني من أزمة الطاقة التي لحقت به، وفي هذا الصدد يوضح تقرير الاستثمار العالمي (٢٠١٢) الصادر عن الاونكتاد هذا الوضع ؛حيث بين وجود تدفقات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غانا في الآونة الأخيرة، وخاصة منذ سنة ٢٠١١ التي سجلت أعلي قفزة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالسنة السابقة خلال فترة الدراسة بسبب التوسع في صناعة النفط والذهب، فقد جمعت غانا ونيجيريا وجنوب إفريقيا أكثر من ٣ مليارات دولار في هذه السنة "تدفقات استثمار أجنبي ملكية كاملة"، وكانت غانا من بين الدول الخمسة الأوائل في إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛فقد أحتلت المرتبة الثالثة بعد نيجيريا وجنوب أفريقيا، ثم تليها الكونغو والجزائر، ويشير التقرير كذلك إلى أن المستفيدين الرئيسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر هما شركات النفط والغاز الجديدة[٢].**
- **شهدت الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٨) أعلي فترة استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى غانا مقارنة بفترة ما قبل ٢٠٠٧ رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة عدم انتظام إمدادات الطاقة التي شهدتها غانا وذلك راجع لسلسلة الاستثمارات الكبيرة في قطاعات الكهرباء ، والبنية التحتية ، والنفط، والغاز[٣].**

2- Yeboah Evans , Christiana Kesse , Apana Gladys ,**Op.cit.,** p.982

3- Baba Insah, "Foreign Direct Investment Inflows and Economic Growth in Ghana", **International Journal of Economic Practices And Theories "IJEPT"** ,(Romania : Bucharest Academy of Economic Studies ,Vol.3, No.2, April 2013) p.115

4- Ebenezer Bugri Anarfo , Abel Mawuko Agoba , Robert Abebreseh, "Foreign Direct Investment in Ghana:The Role of Infrastructural Development and Natural Resources" ,**African Development Review**,(United Kingdom:Wiledy-Blak Publishing Ltd, Vol.29, No.4,pp.575–588 ,2017)p.576-577 .

المحور الثاني:
تطور سياسة الإنفاق العام في غانا

يمكن القول انه لا يمكن ان يكون هناك استثمار أجنبي مباشر بدون وجود دولة ، ولا يمكن ان يكون هناك حدود لدولة بدون إنفاق، وإذا كان هناك استثمار أجنبي مباشر فهو لابد له من التعامل مع موارد الدولة سواء طبيعية آم بشرية آم مؤسساتية والتي تشكل بدورها محددات للمناخ الاستثماري، ومن هنا تأتي العلاقة غير المباشرة بين الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثير في محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تحليل اتجاه الإنفاق العام في غانا

يمكن تقسيم الإنفاق العام الحكومي في غانا إلى :-

- الإنفاق الحكومي الجاري أو التشغيلي: وهو الإنفاق الخاص بالأداء، أي الإنفاق الذي يتعلق بالسلع والخدمات لغرض الإنفاق التشغيلي، كرواتب الموظفين والسلع والخدمات والفوائد والإعانات والمنح ومنافع اجتماعية.
- الإنفاق الحكومي الاستثماري أو الرأسمالي: وهو الإنفاق على عمليات خاصة بتكوين رأس المال، كشراء سلع وخدمات للمشاريع الاستثمارية كإنشاء مشروعات البنية التحتية،أو بناء الوحدات الإنتاجية[١]، وتجدر الإشارة إلي ان الإنفاق العام بنوعيه يشكل العملية التي من خلالها يتم تحويل الموارد المالية إلي الاستخدام العام بغرض تحقيق أهداف السياسة المالية.

مرت السياسة الأنفاقية في غانا بالعديد من التطورات منذ سنة ٢٠٠٠ ؛ حيث حققت طفرة من التوسع خلال الأعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٦ بشكل ملحوظ فيما يمكن وصفه بأنها سياسة مالية توسعية، غير ان التوسع في نفقات هذه الفترات أرتبطت بعملية الانتخابات الرئاسية والحكومية، وكذلك الصدمات التي واجهها الاقتصاد الغاني كما هو الحال مع أزمة الطاقة التي حددت مسار السياسة المالية؛ حيث ارتفعت وتيرة الإنفاق الحكومي أستجابة لأزمة الطاقة بشكل كبير، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزانية ٢٠٠٦ ، وتدهور الوضع المالي للبلاد أكثر في عام ٢٠٠٧ مع أستمرار أزمة الطاقة ، والنفقات المتعلقة باليوبيل الذهبي للدولة، والنفقات اللازمة لإعداد البلاد لاستضافة كأس الأمم الأفريقية في عام ٢٠٠٨[٢] .

1- Republic of Ghana, Ministry of Finance, 2017, 2018 Budget Statement and Economic Policy of the Government of Ghana , At: **http://www.mofep.gov.gh/**

2- Francis Loloh : "**Ghana Fiscal Policy Responsiveness,Persistence And Discretion",** Working Paper , (Ghana : Financial Stability, Department Bank of Ghana, October, 2011) ,p.2-9

حدثت أختلالات مالية كبيرة مرة أخرى في فترة الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٨ ، مما رفع عجز الميزانية إلى ٧,٩٢ % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ؛ حيث تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، ولم ينجح ضبط أوضاع المالية العامة المتوخى في إطار برنامج الاستقرار المالي الذي وضعته الإدارة الجديدة التي استولت على مجالات الحكومة في عام ٢٠٠٩[١].

ومع الأزمات التي واجهها الاقتصاد الغاني في ٢٠١٢ المتمثلة في أزمة الطاقة مع انخفاض أسعار النفط حدثت اختلالات مالية داخلية وخارجية كبيرة ؛ حيث بقيت الإيرادات العامة مستقرة نسبيًا، وزاد الإنفاق بشكل مطرد، مما أدى إلى اتساع العجز المالي وارتفاع عبء الديون ،ومع الارتفاع الكبير في الاقتراض غير الميسر، وما ترتب عليها من أعباء ، أستمر العجز المالي في الاتساع حتى تبنت الحكومة في سنة ٢٠١٥ خطة متعددة السنوات لتقليص العجز المالي بدعم من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي، لتحقيق درجة كبيرة من ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٥ ،إلا أن الحكومة أخفقت في تحقيق هدفها المالي، وتشير أرقام الموازنة إلى أن الانزلاق المالي كان بسبب عجز الإيرادات العامة وضغوط الإنفاق المتزايدة في غانا[٢].

كما تميزت الفترات السابقة للانتخابات بشكل عام بارتفاع النفقات العامة الجارية من قبل الحكومة في السلطة (مثل رواتب موظفي الخدمة المدنية ، والإعانات)، مما أدي توسيع عجز الميزانية غير أن ميزانية عام ٢٠١٧ تميزت بانخفاض العجز حيث بلغ ٤,٦%،وفي عام ٢٠١٨ بلغ ٤,٢% بفضل التحكم الصارم في النفقات العامة ، إذ كانت تسعى إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي،وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، وتجدر الإشارة أن السياسة التوسعية للإنفاق العام عكست الموقف المالي للموازنة العامة المتمثل في العجز الدائم ؛ ذلك أن النفقات العامة كانت تنمو بمعدل أسرع من الإيرادات العامة[٣]، وتبين بيانات الجدول التالي حقيقة ذلك كما يلي :-

---

1- Mozammel Huq , Michael Tribe,**Op.cit. ,** p.453

2- The World Bank**," Fiscal Consolidation to Accelerate Growth and Support Inclusive Development , Ghana Public Expenditure Review**", (Washington,D.C :The World Bank, May 8, 2017), p.23 .

٣- لمزيد من التفصيل , أنظر:

- Samuel Kwabena Obeng , Daniel Sakyi , "Explaning the Growth of Government Spending in Ghana" , **The Journal of Developing Aras** Volume 51, No. 1 **, (**United States: , Tennessee State University ,College of Business, Winter 2017), p. 104

-Selin Ozyurt , **Op.cit** , p.18

جدول رقم (٢) : تطور النفقات العامة ونسبتها إلي الناتج المحلي الاجمالي في غانا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية " السيدي"

السنوات	النفقات العامة "بالمليون السيدي غاني"	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي "بالمليون سيدي غاني "	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٣٨٨,٥٨٤	–	٢٧١٥,٢٥	%١٤,٣١
٢٠٠١	١٢٢٥,١٩١	%٢١٥	٣٨٠٧,٠٧٠	%٣٢,١٨
٢٠٠٢	١٢٨٠,٠٧٥	%٤,٥	٤٨٨٦,٢٠٠	%٢٦,٢٠
٢٠٠٣	١٨٣٦,٤٧٣	%٤٣,٥	٦٦١٥,٧٧٠	%٢٧,٧٦
٢٠٠٤	٢٦٠٤,٠٠٥	%٤٢	٧٩٨٨,٧٩١	%٣٢,٦٠
٢٠٠٥	٢٩٩٢,٠٣٥	%١٥	٩٧٢٦,٠٨٠	%٣٠,٧٦
٢٠٠٦	٢٣٨٠,٢٠٠	% (٢٠,٥)	١٨٧٠٥,٠٨٥	%١٢,٧٢
٢٠٠٧	٣٣٢٥,٠٥٧	%٤٠	٢٣١٥٤,٤٤٨	%١٤,٣٦
٢٠٠٨	٨٠١٢,٣٤٦	%١٤١	٣٠١٧٨,٥٩٢	%٢٦,٥٥
٢٠٠٩	٨٢٤٨,٢٤٥	%٣	٣٦٥٩٧,٥٩٢	%٢٢,٥٤
٢٠١٠	١١٥٣٢,٢٠٩	%٤٠	٤٦٠٤٢,١٠٠	%٢٥,٠٥
٢٠١١	١٣٣٧٩,٩٨٤	%١٦	٥٩٨١٦,٣٢١	%٢٢,٣٧
٢٠١٢	٢٠٥٨٩,٧٣١	%٥٤	٧٥٣١٥,٣٦٥	%٢٧,٣٤
٢٠١٣	٢٦٢٧٧,١٦٣	%٢٨	٩٣٤١٥,٨٨٦	%٢٨,١٣
٢٠١٤	٣١٩٦٢,٢٠٦	%٢٢	١١٣٣٤٣,٣٩٥	%٢٨,٢
٢٠١٥	٣٨٥٨٩,٩١٣	%٢١	١٣٩٩٣٥,٨٦٣	%٢٧,٥٨
٢٠١٦	٤٣٥٠٥,١٠٣	%١٣	١٥٨٢٠٠,٣٧٤	%٢٧,٩
٢٠١٧	٥٤٣٩٤,٧٩٤	%٢٥	٢٠٣٧٢٥,٨٢٠	%٢٦,٧
٢٠١٨	٦١٨٧٧,٩٧٨	%١٤	٢٤٧٥١١,٩١٢	%٢٥,٣٠

Source :

- Mozammel Huq , Michael Tribe "The Economy of Ghana: 50 Years of Economic Developmen".(London : Palgrave Macmillan, 2018), p.452-453.

- **السنوات من ٢٠١٦-٢٠١٨**

- Republic of Ghana, Ministry of Finance, 2017 , 2018 Budget Statement and Economic Policy of the Government of Ghana At :http://www.mofep.gov.gh/

يتضح من الجدول رقم (٢) ، الأتي :-

١- سجلت النفقات العامة خلال عام ٢٠٠٠ مقدار ٣٨٨,٥٨٤ مليون شلن غاني، وكانت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي١٤,٣١ %، لترتفع النفقات العامة في العام التالي ٢٠٠١ بمعدل ٢١٥ % عن العام السابق، ويرجع ارتفاع حجم النفقات العامة في عام ٢٠٠١ إلى سعي حكومة غانا المنتخبة منذ أواخر عام٢٠٠٠ في تقرير سياسات مالية استثمارية تستهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ اتبعت منذ بداية الألفية بوجه عام إجراءات لتعزيز سياساتها الانفتاحية نحو التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق وتبني الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة التي يصب مجملها في تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز البيئة التنظيمية، وأستمر هذا التوسع في النفقات العامة حتى سنة ٢٠٠٥ ؛ حيث بلغت ٢٩٩٩,٠٣ مليون سيدي، ومع سنة ٢٠٠٦ انخفض الإنفاق العام بمعدل ٢٠,٥% عن السنة السابقة لها مباشرة ؛ حيث بلغ قيمة الإنفاق العام مقدار ٢٣٨٠,٢٠٠ مليون سيدي ، ويعود هذا الانخفاض الي اتجاه حكومة غانا (GOG) إلى إتباع سياسة تخفيض الدعم على المحروقات .

٣- ومع سنة ٢٠٠٧ عادت النفقات العامة للارتفاع لتشهد سنة ٢٠٠٨ توسعا ملحوظا بمعدل ١٤١% عن السنة السابقة؛ حيث بلغت قيمتها ٨٠١٢,٣٤٦ مليون شلن غاني، وأستمر هذا التوسع حتى سنة ٢٠١٨ ؛ حيث بلغ قيمة الإنفاق العام خلال هذه السنة ٦١٨٧٧,٩٧٨ مليون شلن غاني، ويرجع أسباب ارتفاع حجم الاتفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام إلى زيادة الإنفاق الجاري، وترتيبا على ما سبق يتضح أن سياسة الإنفاق العام التوسعية في غانا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٨)أنعكست على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإيجاب؛حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي ٦,٩٢% خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦)[1].

وعلى صعيد النفقات العامة الاستثمارية؛ فقد سعت غانا إلى توسيع بنيتها التحتية ومواردها الطبيعية جنبًا إلى جنب لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛حيث شمل تطوير البنية التحتية جميع قطاعات الاقتصاد،وبإشراك ضخم لرأس المال .

ثانياً: أهمية البنية التحتية في غانا

تعرف البنية التحتية بأنها رأس المال العيني المستثمر في مجال الخدمات العامة المقدمة للمواطنين،والتي تشمل الاتصالات بانواعها،والبريد، وتكنولوجيا المعلومات،والنقل بانواعه، والمياه والصّرف الصّحي،والطاقة (الكهرباء،النفط والغاز،الطاقة المتجدّدة)، والتي تهدف من خلالها تقديم

1- Republic of Ghana , The Government of Ghana," **Ghana – Economic and Financial Policies for The Medium Term (2014-2017),** Report " (Ghana, The Government of Ghana , April, 2014), p.3

الخدمات لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية للقطاع العام والخاص، هذا فضلا عن جميع الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية والسكنية، وتنبع أهمية مشروعاتها من حقيقة،وتجدر الإشارة أن نمط التنمية في غانا يعتمد بصورةٍ رئيسية على طبيعة البنية التحتية الموجودة ومستواها، حتى إنّ القمّة الثانية عشرة للاتحاد الإفريقي المنعقدة في فبراير ٢٠٠٩، حدّدت البنية التحتية كأولوية للقارة ككل،وأنعكس هذا الاهتمام في تزايد الآليات والمؤسّسات والهياكل التي عُهد إليها بتخطيط، وتنفيذ، ومتابعة مشروعات البنية التحتية(١).

وبوجه عام يسهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية،كالموانى والمطارات في تسهيل تبادل السلع وانتقالها من منطقة لأخرى، ومن دولة لأخرى، فتتسع الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة وبالتالي فإن شبكات البنية التحتية تسهل الوصول للفرص الاقتصادية لانعكاسها على خفض التكاليف الكلية للمنتجات وبالتالي تشجع وتجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للدولة(٢) .

يمثل الإنفاق الحكومي في غانا على مشاريع البنية التحتية أداة مهمة لجذب الاستثمار ويحظى قطاع البنية التحتية في غانا بأهمية بالغة من ناحيتين- الأولي : يحتل وزن نسبي في حجم النفقات العامة نظرا لتأثيره الكبير في تعزيز البيئة الاستثمارية، وتطور الأنشطة الاقتصادية باعتبار البنية التحتية من محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؛إذ يصعب تصور وجود عملية إنتاجية في أي من الأنشطة الاقتصادية بدون توفر خدمات الطاقة الكهربائية،أو الاتصالات،أو خدمات النقل والمواصلات،وكيف يمكن توفير المواد الخام للمصانع من مصادرها، وكيف يمكن تسويق مخرجات الإنتاج إلى نقاط البيع المقصودة بدون توفر خدمات البنية التحتية، والتي تحفز الاستثمارات بتخفيض تكاليف الإنتاج؛لذلك نجد ان من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في غانا، توفير خدمات البنية التحتية الفعالة ، مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية،والتي يعد توافرها أحد المحددات المهمة لوتيرة تطوير السوق ونمو الإنتاج(٣).

---

١ – محمد عاشور : البنية التحتية والتنمية في إفريقيا: حقائق وملاحظات متاح علي الرابط :

https://www.qiraatafrican.com/home/new/

2-Narteh Angmor Emmanuel," The Role of Road Transportation Service in The Development of Traditional Market's : A case of Asesewa and Agormanya Traditional Markets in The Eastern Region, Ghana", **Unpublished Master Thesis**, Ghana : University of Science and Technology, College of Architecture and Planning, June, 2012) ,p.9-13, 56-59

3-Ebenezer Bugri Anarfo , Abel Mawuko Agoba , Robert Abebreseh , **Op.cit**., p.579

والناحية الثانية: تعتبر استثمارات قطاع البنية التحتية في غانا مجالا من مجالات الاستثمار الأجنبي والمحلي،وتجدر الإشارة إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا قد ساهم بشكل كبير في توفير البنية التحتية والخدمات العامة الفعالة ونمو قطاع البنية التحتية للاقتصاد(١)، وهو ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر في البنية التحتية، وتأثر بها .

تشير احدي الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا، ودور تطوير البنية التحتية والموارد الطبيعية في جذبه،أن تطوير البنية التحتية والموارد الطبيعية في غانا من العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر في غانا، وهو ما يعني أن الاكتشافات الجديدة للنفط والموارد الطبيعية الأخرى من المتوقع باستمرار أن تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(٢)، وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات ان البنية التحتية الجيدة والجودة المؤسسية عوامل مهمة في شرح أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء(٣) .

أشار تقرير بنك التنمية الإفريقي لسنة ٢٠١٢ إلي أن غانا تمتلك بنية تحتية متقدمة مقارنة بالبلدان الاخري الإفريقية ذات الدخل المنخفض؛ حيث بدأت غانا مع مطلع الألفية الثانية في تطوير بنيتها التحتية , وساعدها في ذلك صندوق الطرق "Ghana Road Fund"GRF, والتي تشرف عليه وزارة الطرق والطرق السريعة (MRH), ويمول هذا الصندوق من ضريبة الوقود والطرق والجسور(٤)، ويعمل هذا الصندوق بشكل جيد من الناحية الاقتصادية ، غير أن هناك مشكلة خطيرة تتمثل في الفجوة بين الاحتياجات المستقبلية لاستدامة النمو, وما هو موجود في الواقع من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية المتاحة ، ذلك ان هناك طلب متزايد على البنية التحتية في غانا بالنظر إلى النمو السكاني والضغط المتزايد عليها(٥).

وفي مواجهة هذه التحديات ومن أجل معالجة فعالة لتصميم البنية التحتية في البلاد ، أسست حكومة غانا صندوقًا للاستثمار في البنية التحتية "GIIF" Investment Fund

1– Daniel Darlington Kwaku ," The Role of Foreign Direct Investment in Ghana's Infrastructure Development" ,**Unpublished Master Thesis**,(Ghana : Department of Taxation, University of Ghana , 2014), p.XP

2- Ebenezer Bugri Anarfo , Abel Mawuko Agoba , Robert Abebreseh , **Op.cit**., p.576 , 584–

3- Justice G. Djokoto , Gloria C. Dzeha ," Determinants and Effects of Foreign Direct Investment in Ghana –Review of Literature ", Developing Country Studies, (International Sharing Platform " IISTE", Vol 2, No.11, 2012) ,p.27 **At: http://:www.iiste.org.**

4- The World Bank," **Republic of Ghana, Transport Sector Improvement Project**" Report No: PAD1721, (Washington ,D.C :The World Bank, May 15, 2017), p.1-3 .

5- Directorate of Research, Innovation and Consultancy, University of Cape Coast (UCC)," **Background Studies on Infrastructure Sector In Ghana"** (Switzerland , Geneva : International Labour Organization (ILO) , JUNE 2017), p.2

Ghana Infrastructure ، برأس مال أولي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي , وبموجب القانون ٨٧٧ لسنة ٢٠١٤ , كهيئة اعتبارية مملوكة لغانا للتأكيد على ان تظل البنية التحتية ذات أولوية إنمائية في الحفاظ على التوسع الحضري والصناعي السريع،وقد كان الهدف من الصندوق البحث عن تعزيز وتعبئة الموارد المالية لدعم وتمويل توسعات البنية التحتية في مشاريع الطاقة والكهرباء ومشاريع البنية التحتية للنقل والمواصلات بمختلف أشكاله من طرق وجسور وموانئ ومطارات,ومشاريع البنية التحتية في الاتصالات السلكية وغير السلكية,ومشاريع البنية التحتية لتخزين النفط ومشاريع البنية التحتية الاجتماعية من متشفيات ومنشات تعليمية ومشاريع البنية التحتية الزراعية(١) .

1- The World Bank, **Ghana's Infrastructure: A Continental Perspective,The Africa Infrastructure Country Diagnostic (AICD)",** Country Report, (Washington ,D.C :The World Bank, March 2010), p.3 .

المحور الثالث:
تطور الايرادات العامة في غانا

تنحصر الايرادات العامة بخلاف المنح في غانا في ثلاثة مجموعات هم: الايرادات الضريبية, وأيرادات المساهمات الاجتماعية (كالتأمينات الاجتماعية), والايرادات الاخرى(دخل الممتلكات العامة واية ايرادات لاتشملها المجموعتين السابقتين)[١].

أولا : تحليل الايرادات العامة في غانا

تعتبر غانا من بين مجموعة البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات في تمويل نفقاتها العامة، ومع ذلك يتجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات, وغالبًا ما يتم تمويل الفجوة (عجز الموازنة العامة) بالمساعدات الخارجية, أو القروض العامة[٢].

جدول رقم(٣): الايرادات العامة والضريبية وعجز الموازنة العامة والدين العام ونسبتهما من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي(GDP) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨) بالمليون سيدي

السنوات	الايرادات العامة والمنح		عجز الموازنة العامة من GDP %	رصيد الدين العام من GDP %	الايرادات الضريبية من الايرادات العامة %
	القيمة بالمليون سيدي	% من GDP			
٢٠٠٠	٥٣٨,٥	% ٩,٧٠	% ٤,٢٣	% ٨٩,٢١	% ٨٢
٢٠٠١	٨٤٦,٣١	%١٠,٨٣	% ٢,١٢	% ٦٩	% ٧٧,٥٠
٢٠٠٢	١٠٣٢,٤١	% ١٠,٢٥	% ٢,٩٦	% ٦٥	% ٨٣
٢٠٠٣	١٦٨٦,١٦	% ١٢,٢٦	% ١,٦٩	% ٥٨,٥	% ٧٩,٥
٢٠٠٤	٢٣٨٢,٨٧	% ١٤,٢٥	% ١,٣٢	% ٤٥	% ٧٥
٢٠٠٥	٢٨٢٥,٦٤	% ١٣,٨٠	% ١	%٣٧,٢٥	% ٧٥,٥
٢٠٠٦	٣١٩١,٧٧	% ١٣	% ٣,٦٣	% ٢٠	% ٧٧,٥
٢٠٠٧	٤٥٠٨,٢٢	% ١٤,٧٥	% ٣,٧	%٢٣,٥٠	% ٧٣,٥
٢٠٠٨	٥٦١٩,٧	% ١٤,١٠	% ٥	% ٢٤,٥٠	% ٧٧,٧٥
٢٠٠٩	٦٧٧٥,١٧	% ١٤,٠٣	% ٤,٢٥	% ٢٧,٥٠	% ٧١
٢٠١٠	٨٨١٠,٨٦	% ١٤,٥٠	% ٤,٩٣	% ٢٨,٦٥	% ٧٣,٨٣
٢٠١١	١٢٦٦٨,٤١	% ١٦,٠٥	% ٣,٠٣	% ٣٠	% ٧٧,٧٨
٢٠١٢	١٦٨٦٨,٤١	% ١٦,٧٦	% ٨,٧	% ٣٦,٢٥	% ٧٥,١٠

1- United Nations, United Nations Environment Programme ,"Green Economy Fiscal Policy Study– Ghana"**, Op.cit**., p.15-17

2- Ninson Rebecca ," Services Sector Contribution to Tax Revenue Generation and Economic Growth in Ghana: A Case of The Telecommunication Sub-Sector" , **Unpublished Master Thesis**, (Ghana : University of Ghana , July 2018), p.13

٢٠١٣	١٩٤٧١,٧٤	% ١٥,٧٥	% ٧,٥	% ٤٣	% ٧٣,٥٠
٢٠١٤	٢٤٧٤٥,٤٦٠	% ١٥,٩٣	% ٧,٤٣	% ٥١,٢٥	% ٧٧,٧٢
٢٠١٥	٣١٠٨٨,٢٨	% ١٧,٢٥	% ٥,٢٥	% ٥٥,٦	% ٧٧,٦٨
٢٠١٦	٣٣٦٧٨,١٧	% ١٥,٦٥	% ٦,١٢	% ٥٧	%٧٦,٥٠
٢٠١٧	٤٠٢٧٧,٧	% ١٥,٦٩	% ٤,٧٨	% ٥٥,٦٠	% ٨٠
٢٠١٨	٤٧٦٣٦,٧٣	% ١٥,٨٥	% ٣,٩٠	% ٥٧,٥٧	% ٧٩,٥٠

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي في غانا

https://www.bog.gov.gh/economic-data/-

تشير بيانات الجدول (٣) إلى :

١- قيمة الايرادات العامة والمنح خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) زادت من ٥٣٨,٥ مليون سيدي بواقع ٩,٧ % من الناتج المحلي الأجمالي , إلى ٤٧٦٣٦,٧٣ مليون سيدي بواقع ١٥,٨٥ % من الناتج المحلي الاجمالي.

٢- أرتفاع قيمة الايرادات العامة بصورة ملحوظة منذ سنة ٢٠١١ حتى سنة ٢٠١٨ يرجع لانتاج النفط والغاز؛ حيث أنعكس ذلك في صورة أيرادات من دخل الممتلكات, وأيرادات في صورة ضرائب على البترول , والذي اصبحت تمثل اهمية كبيرة داخل الهيكل الضريبي[١] .

٣- أستمرارية عجز الموازنة العامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) يعطي مؤشر لضعف هيكل الايرادات العامة (الموارد المالية) في تمويل الانفاق العام,ويفسر اعتماد السياسة المالية على القروض في سد فجوة الموازنة, وهو ما ينعكس على زيادة هذا الرصيد والذي زاد بصورة ملحوظة بدءا من سنة ٢٠١٣ ؛حيث بلغ معدل رصيد الدين العام ٥٧,٥ % من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠١٨ ,ويعود ذلك لاصدار الحكومة سندات طويلة الاجل(١٠-١٥ سنة) في عام ٢٠١٧, ويمثل أرتفاع الدين العام نقطة ضعف أيضا للسياسة المالية ممثلة في فوائد هذه القروض ؛ حيث بلغ معد الفائدة الحقيقي٧,١% في عام ٢٠١٧[٢] .

٤- بلغت نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة كمتوسط خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠١٨) بواقع ٧٥% تقريبا,وهذا يعطي مؤشرا لاعتماد السياسة المالية علي الضريبة حيث تهيمن على هيكل الايرادات العامة, وهو ما يعطي انطباع من وجود عبء ضريبي على الاستثمار بوجه عام , وهذا يقود الدراسة إلى الإشارة إلى السياسة الضريبية المطبقة في غانا .

1- United Nations, United Nations Environment Programme ,"Green Economy Fiscal Policy Study– Ghana"**, Op.cit**., p.6-8

2- Selin Ozyurt, **Op.cit**., p.19-20

ثانيا : أشكال الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في غانا

تعتبر الحوافز الضريبة نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية لزيادة الدخل القومي,ويختلف تأثير وفعالية الحوافز باختلاف حجمها ونوعها.

وفيما يلي عرض أحد مكونات الحوافز الضريبية المطبقة على الاستثمار الاجنبي المباشر في غانا والتي لم يكن لها دورا فعالا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لغانا :-

- <u>الحوافز الضريبية التمييزية حسب المكان</u> "Location Incentives "

وتعني معاملة بعض الأماكن داخل غانا معاملة ضريبية مختلفة عن تلك المفروضة على آخرين لاعتبارات معينة تتعلق بالسياسة العامة للدولة وسياساتها الاقتصادية ،أو بعبارة أخري فان حوافز الموقع، أو المكان، هي أداة تشتت الاستثمار داخل غانا،والهدف من إنشائها تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في منطقة بعينها،هذا التخصيص بالإعفاء يكون لأهداف رصدها المشرع تعود إلى طبيعة هذا المكان، فالمناطق النائية والمناطق العمرانية الجديدة تكون أقل جاذبية للمستثمرين، فتكون بحاجة لتدخل المشرع لجعلها أكثر جاذبية لأعمارها، فيقدم حوافز ضريبية تشجع على الاستثمار فيها. وتاريخيا ، تركزت الاستثمارات في الاقتصاد الغاني بشكل كبير في ثلاث مدن رئيسية: تيما ، وأكرا، وكوماسي[1].

وترتيبا على ذلك سعت غانا الي تشجيع الشركات الصناعية وشركات التصنيع الزراعي لتتواجد خارج هذه المدن الثلاث، وذلك لتحقيق التوازن الإقليمي في النمو الاقتصادي والتنمية ، هذا بالإضافة إلى الحد من البطالة في المناطق الريفية لوقف الانجراف بين الحضر والريف ويوضح قانون مركز تشجيع الاستثمار هذه الحوافز والتي تأخذ شكل خصم ضريبي من قيمة معدل الضريبة المطبقة علي الاستثمار في المناطق التالية[2] :-

- تتمتع أكرا (العاصمة) وتيما (المدينة الصناعة) ، وجميع العواصم الإقليمية الأخرى بخصم ضريبي بنسبة ٢٥٪ .في حين تخضع جميع الأماكن الأخرى في غانا بخلاف العشرة عواصم إقليمية للضريبة بخصم ٥٠٪
- تتمتع شركات تجهيز المنتجات الزراعية في قطاع الكاكاو, والقطاعات الفرعية المكملة لحافز الموقع,وكما يلي: تتمتع العواصم الإقليمية بخلاف أكرا وتيما بخصم حافز ضريبي بنسبة ٩٠٪ من معدل ضريبة الشركات المطبق (٢٥٪) , وأي استثمار من هذا النوع في أكرا ، أو تيما يخضع لحافز ضريبي بنسبة ٨٠٪ من معدل الضريبة المطبق ، والاماكن

1 -**Ibid** , p.6
2--**Idem**

والمواقع الأخرى خارج العواصم الإقليمية تخضع لحافز خصم بنسبة١٠٠٪ على معدل الضريبة المطبق .

وتشير الدلائل العملية في غانا انه لم يكن لهذه المقاييس، أي تأثير ملحوظ على الكم ، وفي توجيه الاستثمارات داخل الدولة، مما يشير إلى أن الحوافز الضريبية ليست وحدها تمثل محددات تدفق الاستثمار؛حيث يفضل العديد من المستثمرين أكرا (العاصمة) وتيما (الميناء والمدينة) لأسباب اخري، مثل توافر مجموعة المهارات المطلوبة ،والقرب من مرافق الميناء ،نسبيًا وصول أفضل للكهرباء والمياه والخدمات المصرفية(١).

1- **Ibid,** p.7

المحور الرابع:
مؤشرات لتقييم السياسة المالية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا

بعد تحليل حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر, ثم عرض ادوات السياسة المالية في غانا خلال فترة الدراسة،ومن اجل إعطاء صورة أوضح عن تقييم هذه المحددات بما فيها محدد السياسة المالية من ناحية، ومن ناحية أخري تقييم الأثر غير المباشر للسياسة المالية على باقي المحددات الأخرى ،كان من الضروري الاستناد على المؤشرات الدولية المعتمدة والصادرة عن جهات دولية متخصصة, ومتعارف عليها, ومهتمة بمناخ الاستثمار؛ حيث يوجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعمل على تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، غير أنه سيستثني البعض منها في هذه الدراسة، إما بسبب انخفاض درجة دقّتها وموضوعيتها،أو بسبب معالجتها ،لأنها قد تمس المناخ الاستثماري للدولة،غير أنها بعيدة نوعاً ما عن السياسة المالية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثّل أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار،والتي سيتم التطرق إليها: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر الحرية الاقتصادية .

أولا: مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال Ease of Doing Business

يمثل دراسة تقوم بها مجموعة البنك الدولي سنويا منذ سنة ٢٠٠٤ وهي موجهة لقياس التكلفة المترتبة على مشروعات القطاع الخاص نتيجة للقوانين والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية، ويقيس مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مختلف الإجراءات الحكومية التي تمس أنشطة الأعمال ١٩٠ بلداً طبقا لمؤشر سنة ٢٠١٨، حيث يمثّل هذا المؤشر، مؤشراً مركّباً يتكون من عشر مؤشرات فرعية، تقيس الإجراءات الحكومية الإدارية والتنظيمية التي تؤثّر على عشر مراحل من حياة منشأة الأعمال،هي بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود، وأخيراً، تصفية النشاط التجاري[1].

وتستخدم هذه المؤشرات المركّبة لمؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال في تحليل النتائج الاقتصادية، وتحديد الإصلاحات التي نجحت، ومكان نجاحها، وأسباب هذا النجاح، وبذلك فهي تمثّل أداة فعالة، تساعد متخذي القرارات، وصناع السياسات لمختلف الدول، على تحديد أماكن القصور، والعمل على إصلاحها، ومقارنة أداء دولة ما مع دولٍ أخرى تشملها تلك المؤشرات، والاستفادة من

1- The World Bank,"**Doing Bussiness 2011 , Ghana: Making Adifference for Entrepreneurs** ",Repot No. 58733 (Washington,D.C :The World Bank, 2011) ,p.2

أفضل الممارسات التنظيمية العالمية، وتطبيقها على الدول المعنية، لتغدو أكثر تنافسية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة , وبالتالي فهي تقيس الجودة التنظمية والكفاءة .

وحسب تقرير مؤشر سهولة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١١ الصادر عن البنك الدولي، تبين أنّ غانا، تتصدر المرتبة ٦٧ من أصل ١٨٩ دولة من دول العالم ، غير أنها تراجعت في عام ٢٠١٨ لتحتل المرتبة (١٢٠) وفقا لتقرير سنة ٢٠١٨ لعدد (١٩٠ دولة)، وبالمقارنة مع دول المنطقة التي تستحوذ علي نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة نيجيريا، نجد انه طبقا لمؤشر سهولة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١١؛ فان غانا أفضل نسبيا مقارنة ببعض دول منطقة غرب إفريقيا؛ حيث احتلت كل من نيجيريا، سيراليون، بوركينا فاسو، مالي، بنين، بالترتيب (١٣٧، ١٤٣، ١٥٣،١٥١، ١٧٠) بالتوالي[١]، وحسب مؤشر سهولة أنشطة الأعمال صنف التقرير الرئيسي للبنك الدولي لعام ٢٠١٥ الصين في المرتبة ٨٦ وغانا في المرتبة١١٤ من أصل ١٨٩ دولة[٢].

ووفقا لتقرير سنة ٢٠١٦ لعدد (١٨٩ دولة),كان مؤشر ترتيب غانا (١١٤) ،في حين ان ترتيب نيجيريا (١٦٩)، أثيوبيا (١٤٦) ، الكاميرون (١٥٤) ، تنزانيا (١٣٩) ، مصر (١٣١)[٣] ، وطبقا لمؤشر سنة ٢٠١٨ كان ترتيب غانا (١٢٠)، وهو أفضل نسبيا من نيجيريا (١٤٥)، والسنغال (١٤٠)، وساحل العاج (١٣٩)،كما تجدر الإشارة أن ترتيب مصر(١٢٨[٤])، كما يلاحظ أنّ ترتيب غانا وفقاً لمؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال،خلال فترة الدراسة اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، رغم أفضليته النسبية، وذلك كما هو مبين بتقارير البنك الدولي المختلفة المعنية بهذا الشأن[٥]، الأمر الذي يفرض على الدراسة تحليل المكونات الفرعية للمؤشر في شكل مقارنة علي النحو الذي يبينه الجدول التالي: –

١– لمزيد من التفصيل , انظر:

- **Ibid ,** p.3
- The World Bank , "**Doing Business 2018, Reforming to Create Jobs**" A World Bank Group Flagship Report 15th Edition (Washington,D.C :The World Bank, 2018) ,p.4

2- Ayangbah Shirley , Sun Liu , **Op.cit**.,p.3

3- The World Bank , "**Doing Business 2016, Measuring Regulatory Quality and Efficiency** " A World Bank Group Flagship Report 13th Edition (Washington,D.C :The World Bank, 2016) p.5

4- The World Bank , "**Doing Business 2018, Reforming to Create Jobs",Op.cit.,** p.4

1- **https://www.doingbusiness.org/en/reports**

جدول رقم (٤) : وضع غانا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال سنتي (٢٠١٦ ، ٢٠١٨)

المؤشرات الفرعية	سنة ٢٠١٦	سنة ٢٠١٨	التغير
مؤشر إجراءات بدء النشاط التجاري	١٠٢	١١٠	(٨)
مؤشر إجراءات استخراج تراخيص البناء	١٣٢	١٣١	١
مؤشر إجراءات الحصول على الكهرباء	١٢١	١٣٦	(١٥)
مؤشر إجراءات تسجيل الممتلكات	٧٧	١١٩	(٤٢)
مؤشر إجراءات الحصول على الائتمان	٤٢	٥٥	(١٣)
مؤشر إجراءات حماية المستثمرين	٦٦	٩٦	(٣٠)
مؤشر إجراءات دفع الضرائب	١٠٦	١١٦	(١٠)
مؤشر إجراءات إنفاذ العقود[١]	١١٦	١١٦	٠
مؤشر إجراءات إتمام التجارة عبر الحدود	١٧١	١٥٨	١٣
مؤشر إجراءات تصفية المشروع	١٦١	١٥٨	٣

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **The World Bank , "Doing Business 2016, Measuring Regulatory Quality and Efficiency " A World Bank Group Flagship Report 13th Edition (Washington,D.C :The World Bank, 2016),p.204**
- **The World Bank , "Doing Business 2018, Reforming to Create Jobs" A World Bank Group Flagship Report 15th Edition (Washington,D.C :The World Bank, 2018) p.163**

يتضح من الجدول رقم(٤)، الأتي:

١- تشير بيانات الجدول إلى الارتفاع الكبير لتكلفة القيام بمختلف الإجراءات المتعلّقة بممارسة أنشطة الأعمال في أغلب المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١٨؛ الأمر الذي يعكس بطبيعة الحال انخفاض بيئة الأعمال التنظيمية مقارنة بسنة المقارنة؛ ذلك أنه كلما تعقّدت إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية، وطالت مدة استخراج التراخيص،

١ – يقيس هذا المؤشر كفاءة الجهاز القضائى

ومدة القيام بمختلف عمليات التصدير والاستيراد، وازداد عدد المدفوعات الضريبية، كلّما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال، وانعكاس ذلك علي قرار المستثمر الأجنبي .

٢- كما تشير بيانات الجدول إلى أن مؤشر التجارة عبر الحدود كان ايجابيا ؛ حيث سهلت الحكومة التجارة عبر الحدود من خلال تطبيق نظام معالجة التخليص الجمركي غير الورقي ،كما يجدر الذكر أن مؤشر دفع الضرائب رغم سلبيته، إلا أنه أنخفض معدلات تغيره عبر السنوات السابقة ،نظرا لان الحكومة سهلت دفع الضرائب للمستثمرين بالسماح لهم بترحيل الخسائر المالية بالكامل خلال خمس، ويلاحظ أرتباط هذين المؤشرين بشكل مباشر بالسياسة المالية مما يعني استنتاج وجود آثر ايجابي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار خلال فترة الدراسة .

ثانياً: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات

أطلقت الأونكتاد (أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠١، ثم قامت بتطويره في تقاريرها التالية، ليصبح مؤشراً مركّباً من مؤشرين: الأول مؤشر الأداء، والثاني مؤشر الإمكانيات، ويشير مؤشر الأداء إلي مدي نجاح اقتصاد الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛ أي أنه دراسة لواقع تدفقات الاستثمار الفعلية ؛ حيث يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا) على (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية[١]، وتجدر الإشارة إلى إن هذا المؤشر يقيس درجة النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة ما ،أو فترات أكثر من سنة .

أما مؤشر الإمكانيات فيقيس القدرة المستقبلية للدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ١٢ مكوناً، تتمثّل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، انتشار خطوط الهاتف الثابت والنقال (كبنية تحتية)، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، نسبة صادرات الدولة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، نسبة صادرات الموارد الطبيعية الي الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الخدمات المصدرة للعالم، ونسبة استيراد قطع الغيار والأجهزة الكهربائية والسيارات ،نسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدولة[٢]، وبناءً

1-Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, p.14 Online At **:https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/**

2- Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries**, Op.cit**., p.14

على تقاطع مؤشري أداء وإمكانيات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تصنف الأونكتاد الدول التي يشملها المؤشر المركّب، والمتمثّلة في ١٧٧ دولة، إلى أربع مجموعات، هي[١]:-

- مجموعة الدول السباقة : وهي التي تتميز بأداءٍ مرتفعٍ وإمكانيات مرتفعة.
- مجموعة الدول دون إمكانياتها: وهي ذات أداءٍ منخفضٍ وإمكانيات عالية.
- مجموعة الدول أعلى من إمكانياتها : وهي ذات أداءٍ مرتفعٍ وإمكانيات منخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي التي تتميز بأداءٍ منخفضٍ وإمكانيات منخفضة.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٢ الصادر عن منظمة الأونكتاد التابعة للأمم المتحدة ، جاء ترتيب غانا في مؤشر الأداء في المرتبة ١٦عالميا من أصل ١٧٧ دولة ، وطبقا لمؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، جاءت في المرتبة ١٢ عالميا وهي أفضل نسبيا مقارنة بدول منطقة غرب إفريقيا بالكامل[٢] .

كما تبين من تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٩، أن مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) أفضل نسبيا مقارنة بمؤشرات أداء دول غرب إفريقيا، وتشير البيانات أن غانا تصدرت أعلى دول غرب إفريقيا جذبا للاستثمار الاجنبى المباشر في الفترة من عام ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٨[٣] .

جذبت دول غرب إفريقيا نحو ١٤,٤٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ ، ونحو ١٢,١٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٤، وجذبت ١٠,١٨٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول إلى نحو ١٢,٧٢١ مليار دولار عام ٢٠١٦ ،وبلغ نحو ١١,١٩٤ عام ٢٠١٧، وانخفض إلى نحو ٩,٥٦٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨، وقد تصدرت غانا دول الغرب الإفريقي باستثمارات بلغت نحو ١٩ مليار دولار خلال السنوات الستة[٤]، وترتيبا علي ذلك يتضح وجود دور

---

1 - United Nations Conference on Trade and Development" UNCTAD" , "**World Investment Report 2012, Towards A new Generation of Investment Policies** ", (New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development و2012), p.30-31.

2 - **Ibid.,** p.32

3- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD) : "**World Investment Report 2019, Towards A new Generation of Investment Policies** ", (New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2019), p. 37,212

4- **Ibid ,** p.237

– كما يجدر التنويه أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نيجيريا بلغت ٢٣,٣١مليار دولار وهي اعلي كرقم مطلق من غانا لكن بمعيار مؤشر الأداء فان غانا أفضل نسبيا ،ويلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من نيجيريا بلغت ٨,٢ مليار دولار ،في حين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من غانا اقل من نصف مليار دولار .

للسياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما كشف عنه مؤشر الأداء للفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٨) ، ومؤشر الإمكانيات لسنة ٢٠١٢، وهو مؤشر احتمالي يبين ما سيكون عليه الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات التالية ، ويتم حسابه في ضوء الأوزان النسبية لمكوناته التي ترتبط ارتباط وثيق بالسياسة .

ثالثاً: مؤشر التنافسية العالمية " GCI " Growth Competitiveness Index

يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنوياً من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام ١٩٧٩، ويشمل ١٨٤ دولة، ويهدف لقياس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي دائمة على المدى المتوسط والبعيد ، ويعتمد على ١٢ ركيزة تحتويهم ٣ مؤشرات فرعية تحلل اقتصاد الدولة وهم: مؤشر المتطلبات الأساسية، ويعتمد على الركائز التالية:المؤسسات، البنية التحتية،أستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، ثم مؤشر عوامل تعزيز الفعالية ، ويعتمد على الركائز التالية :التعليم العالي والتدريب، الكفاءة الجيدة للسوق ، كفاءة سوق العمل ، تطور الأسواق المالية، الاستعداد التقني ، حجم السوق ، وأخيرا مؤشر عوامل تعزيز التطور والابتكار ويعتمد على الركائز التالية:مدي تطور الأعمال، الابتكار، وتقع قيمة مؤشر التنافسية العالمية بين (٧-١)، وتدل قيمة (١) على ادني مستوى تنافسية ، والقيمة (٧) على أعلى مستوى تنافسية[١].

وفى عام ٢٠١٧، قدم المنتدى الاقتصادي العالمي منهجية جديدة لمفهوم التنافسية العالمية تؤكد على دور رأس المال البشري والابتكار والمرونة ، ليس فقط كمحركين ولكن أيضًا من سمات النجاح الاقتصادي، ونتيجة لذلك ، تغير مقياس قيمة مؤشر التنافسية العالمية "GCI" من فئة (١: ٧) إلي (١: ١٠٠)؛ حيث يتألف المؤشر من ٩٨ متغيرًا مقسمًا إلى إثني عشر عمودًا أهمها: المؤسسات؛ بنية تحتية؛أعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ أستقرار الاقتصاد الكلي ، الصحة, التدريب, سوق المنتج؛ سوق العمل؛ نظام مالي؛ حجم السوق؛ ديناميكية الأعمال والقدرة على الابتكار[٢]، وفيما يلي، نعرض وضع غانا عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي ومؤشراته الفرعية، وكذلك قيمة المؤشر علي النحو الاتي :-

يوضح الجدول الأتي قيمة مؤشر تنافسية غانا خلال عينة من السنوات المبينة كما يلي :

1- The World Economic Forum, "T**he Global Competitiveness Report 2013–2014**" (Switzerland, Geneva,: The World Economic Forum , 2013,),p.9-11

٢- لمزيد من التفصيل , أنظر:

- Ghana Competitiveness Rank

At: https://tradingeconomics.com/ghana/competitiveness-rank

https://tradingeconomics.com/ghana/competitiveness-index

جدول رقم (٥) قيمة مؤشر التنافسية العالمية لغانا خلال الفترة من (٢٠١١- ٢٠١٨)

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
قيمة مؤشر التنافسية العالمية	٣,٥٥	٣,٦٤	٣,٧٩	٣,٦٩
السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
قيمة مؤشر التنافسية العالمية	٣,٧١	٣,٥٨	٤٩,٩	٥١,٣٣

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد علي بيانات :

- Ghana Competitiveness Index
At : https://tradingeconomics.com/ghana/competitiveness-index

ويكشف قيمة مؤشر التنافسية خلال بيانات الجدول رقم (٥)، أن غانا في المنطقة الوسط ,وهو ما يعني أن متغيرات هذا المؤشر تتسم بالاستقرار نوعا ما في مؤشراته الفرعية ، وذلك في ضوء ان الدول الأكثر تنافسية لا يتعدي قيم مؤشر التنافسية فيها ٥,٥ نقطة من أصل ٧ نقاط قبل آن يتم تعديل منهجية الحساب لتصبح ١٠٠ نقطة ، وبالتدقيق في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية ، وبصفة خاصة مؤشر البنية التحتية الذي بلغ سنة ٢٠١٨ بترتيب ١١٦عالميا، وقيمة المؤشر ٥٠,٣ نقطة ، وهو أفضل نسبيا مقارنة بدول غرب إفريقيا[١].

رابعاً: مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom

يصدر منذ سنة ١٩٩٥عن معهد هيرتاج فاوند يشن، وصحيفة وول ستريت جورنال "Heritage Foundation , The wall street Journal"، في الولايات المتحدة الأمريكية وهو سلسلة من ١٠ قياسات اقتصادية في تحديد درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم، ويعتمد على عشر مؤشرات فرعية للحرية الاقتصادية هي: مؤشر الحرية التجارية ، مؤشر الحرية النقدية ، مؤشر حجم الحكومة، مؤشر حرية الأعمال، مؤشر الحرية المالية ، مؤشر حقوق الملكية مؤشر حرية الاستثمار ، مؤشر حرية التمويل ، مؤشر التحرر من الفساد، مؤشر حرية العمال وتأخذ هذه المقاييس العشر وزنا ترجيحيا متكافئا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، وذلك لضمان عدم تحيز الترتيب الكلي باتجاه عنصر معين أو سياسة معينة ويقع قيمة المؤشر (١٠٠-٠%) ، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على حرية اقتصادية مرتفعة والعكس صحيح[٢] .

ومنهجية هذا المؤشر كالاتي[٣] :-

- قيمة المؤشر (٨٠ - ١٠٠) تفسر الدولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة

1- The World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report 2018", **Op.cit.,** p.245

٢- على حمد فرج الخفيفى ، سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا ؛ **رسالة ماجستير** (ليبيا : كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي ، ٢٠١٢) ص ١٥،٤٦

3- The Heritage Foundation , " **2018 Index of Economic Freedom** " (United States of America.: The Heritage Foundation , 2018), p.1, 68

- قيمة المؤشر(٧٠ – ٧٩,٩) في الغالب توجد حرية اقتصادية
- قيمة المؤشر (٦٠ – ٦٩,٩) نوعا ما توجد حرية اقتصادية
- قيمة المؤشر (٥٠ – ٥٩,٩) في الغالب لا توجد حرية اقتصادية
- قيمة المؤشر (٠ – ٤٩,٩) على الإطلاق لا يوجد فيها حرية اقتصادية

وطبقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة ٢٠١٨ الصادر عن معهد هيرتاج فاوند يشن، فقد جاءت غانا في المرتبة ١٢٢ عالميا من أصل ١٨٠ دولة بقيمة مؤشر بلغ (٥٦) ،وفي المرتبة ١٩ إفريقيا من أصل ٤٧ دولة افريقية جنوب الصحراء ، وهو ما يعني ان غانا، في الغالب لم تكن تتمتع بحرية اقتصادية خلال هذه السنة[1]، ونظرا لان هذه المؤشرات تتغير من فترة لآخري، فان الفترة الواحدة غير كافية، ومن ناحية أخري كون هذا المؤشر يعتمد على العديد من القياسات الاقتصادية التي لها ارتباط وثيق بالسياسة المالية ، لذلك سيبين الجدول التالي وضع تفصيلي لفترات أكثر على النحو التالي :-

جدول (٦) تصنيف غانا وبعض الدول المختارة في قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
قيمة المؤشر	٥٨,١	٥٨	٥٧,٢	٥٨,٢	٥٩,١	٥٦,٥	٥٥,٦	٥٧,٦	٥٧
السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
قيمة المؤشر	٥٨,١	٦٠,٢	٥٩,٤	٦٠,٧	٦١,٣	٦٤,٢	٦٣	٦٣,٥	٥٦,٢

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد :

- The Heritage Foundation , 2018 Index of Economic Freedom , (United States of America : The Heritage Foundation , 2018), p.1

يتضح من الجدول رقم (٦) , الأتي :-

- كان أفضل أداء لمؤشر الحرية الاقتصادية في سنة ٢٠١٤ بقيمة ٦٤,٢, كما أن الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٦ في مجملها تشير أن غانا إلى حد ما تتمتع بحرية اقتصادية ، وعلي الجانب الأخر تشير الفترة من سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠٠٩ ، أن غانا في الغالب لم تكن تتمتع بحرية اقتصادية، وتجدر الإشارة إلي ان الفترة التي شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الفترات التي تحسن فيه قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية.

1- **Ibid.** , p.448

– وبالتدقيق في قيمة المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي، وخاصة المؤشرات ذات الصلة الأكبر بالسياسة المالية للوقوف على مدى تأثيرها في قيمة المؤشر، وجد أنها تنعكس ارتفاعا علي قيمة المؤشر الرئيسي, وهي التي تعزز أرتفاع قيمة المؤشر, وذلك خلاف المؤشرات الاخري ، وفيما يلي تحليل قيمة هذه المؤشرات الفرعية في سنة ٢٠١٨[١] :-

١- مؤشر حجم الحكومة "Index of Government size " الذي يقيس حجم كل النفقات العامة بما فيها الاستهلاك العام والتحويلات[٢]، وبلغ قيمته ٧٩ .

٢- مؤشر الحرية المالية "Index of Fiscal freedom" ويقيس ثلاثة عناصر كمية هي : أعلى معدل للضريبة على دخل الفرد ، أعلى معدل للضريبة على دخل الشركات, إجمالي إيراد الضريبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي "GDP "[٣]، وقد بلغ قيمته ٨٣,٥ .

٣- مؤشر حرية التجارة Index of Trade freedom "، وهو مقياس مركب يقيس معدل التعريفة الجمركية المرجح، ومدى وجود الحواجز غير الجمركية وتأثيرها على الواردات والصادرات من السلع والخدمات[٤] ، وقد بلغ قيمته ٦٥,١ .

---

1 – **Ibid.,** p.68

٢ – على حمد فرج الخفيفى ، **مرجع سبق ذكره ، ص١٢**

٣ – المرجع السابق ، ص ١١

٤ – المرجع السابق، ص١٠

الخاتمة :

تركزت الدراسة حول تحليل واقع السياسة المالية وتوجهاتها، والإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية التي انتهجتها غانا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر مستخدمة المنهج الأستقرائي لتحليل البيانات المستخدمة عن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة , باعتبارهما أهم أدوات السياسة المالية هذا المنطلق، خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) .

نتائج الدراسة :

بناء على ما جاء خلال الطرح النظري لدراسة أهم بنود السياسة المالية المطبقة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا، وتقييمها، اعتماداً على أبرز المؤشرات الدولية الأتي :-

١- تبين البيانات المتعلقة بسياسة الإنفاق العام أنها ساهمت في مواجهة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الغاني كأزمة الطاقة مما أعطي استقرار في المؤشرات الاقتصادية بجانب زيادة حجم النفقات الموجهة لتحسين البني التحتية، والمتطلّبات الأخرى للبيئة الاستثمارية متمثلة في إعداد قوي عاملة متعلمة, وعند الربط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين سياسة الإنفاق العام نجد أن التدفقات تركزت في المناطق التي احتلت النصيب الأكبر من مشروعات البنية التحتية مما يعطي انطباع عن وجود آثر للسياسة المالية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال احد أدواتها .

٢- كما أتسمت السياسة الضريبية بتبني العديد من التعديلات المستمرة، مست في جانبٍ كبيرٍ منها تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار بمنح المستثمر الأجنبي العديد من الإعفاءات الضريبية، وغيرها من الحوافز الضريبية وخاصة في المناطق الحرة ،غير أن السياسة الضريبية عانت من نقطة ضعف جوهرية فلم تتمكن من تمويل الانفاق العام خلال فترة الدراسة؛ الأمر الذي أدى إلى العجز المستمر في الموازنة العامة, وفرض على الموازنة العامة اللجوء إلى القروض , والأخيرة مثلت نقطة ضعف للاقتصاد الغاني تتمثل في تضخم رصيد الدين العام ووما يحمله من زيادة الفوائد على الموازنة العامة , وهو ما يعطي مؤشرا عن ضعف السياسة الايرادية والضريبية .

٣- وفي محاولة للدراسة لتأكيد الأثر غير المباشر للسياسة المالية في دعم محددات بيئة الاستثمار الاخري؛حيث من المعلوم ان محددات أو مكونات بيئة الاستثمار بما فيها محدد السياسة المالية ذات علاقات مترابطة ومتفاعلة معا, وهذه العلاقات هي التي أفرزت وأنتجت بيئة الاستثمار في شكلها الكلي, وأعتمادا بان محددات السياسة المالية تعمل في جو من التفاعل مع باقي المحددات مفرزة مناخ الاستثمار؛ فقد أظهرت المؤشرات الدولية المدروسة، ايجابية مؤشراتها نسبيا بالمقارنة مع العديد من البلدان الإفريقية ؛ مما يعطي مؤشرا عن وجود آثر غير مباشر للسياسة المالية في دعم محددات بيئة الاستثمار الاخري.

التوصيات :

١- العمل على معالجة عجز الميزانية خلال تفعيل الايرادات الجارية , والبعد قدر الامكان عن اللجوء للقروض لما لها من تأثير سلبى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

٢- العمل على تطوير وتدعيم وتحديث هياكل البنى التحتية للاقتصاد لما لها من آثر إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

٣- أعادة النظر في دراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب؛ حيث أنها غير كافية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر, وبالتالي يجب ترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية، والقرارات الاستثمارية، التي تخدم أهداف التنمية .

قائمة المراجع :

اولا : المراجع العربية

١- على حمد فرج الخفيفى ، سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا ؛ رسالة ماجستير (ليبيا : كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي ، ٢٠١٢) ص ١٥،٤٦

٢- محمد عاشور : البنية التحتية والتنمية في إفريقيا: حقائق وملاحظات متاح علي الرابط : https://www.qiraatafrican.com/home/new

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Anarfo Ebenezer Bugri , Agoba Abel Mawuko , Abebreseh Robert , " Foreign Direct Investment in Ghana :The Role of Infrastructural Development and Natural Resources" , African Development Review,(United Kingdom :Wiledy-Blak Publishing Ltd, Vol.29, No.4, pp.575–588 ,2017)

2-Action Aid , Investment Incentives in Ghana ,(Ghana: An Action Aid Ghana, Research Report Ghana , February 2014)

3- Alagidede Paul , Boateng William Baah , Amponsah Edward Nketiah " The Ghanaian economy: An Overview" , Ghanaian Journal of Economics,(Ghana : African Finance and Economics Consult , Vol.1, Dec 2013)

4. Asiamah Michael , Ofori Daniel, Afful Jacob , ''Analysis of the determinants of foreign direct investment in Ghana'' , journal of Asian Business and Economic Studies "JABES", (Vietnam : University of Economics, Vol.26, No. 1, 2019).

5- Directorate of Research, Innovation and Consultancy, University of Cape Coast (UCC)," Background Studies on Infrastructure Sector In Ghana" (Switzerland , Geneva : International Labour Organization (ILO) , JUNE 2017)

6- Djokoto Justice , C. Dzeha Gloria ," Determinants and Effects of Foreign Direct Investment in Ghana –Review of Literature ", Developing Country Studies, (International Knowledge Sharing Platform "IISTE'', Vol 2, No.11, 2012) At: http://:www.iiste.org.

7- Evans Yeboah , Kesse Christiana , Gladys Apana , "Foreign Direct Investment Inflows in Ghana: Is There Any Political and Priority Influence in the Distribution among the Sectors and Regions of the Ghanaian Economy'', Journal of Business and Management, (China : Scientific Research Publishing, vol. 6 , No .973-989, 2018 At : http://www.todayscience.org/jbm

8- Emmanuel Narteh Angmor ," The Role of Road Transportation Service in the Development of Traditional Market's : A case Of

Asesewa and Agormanya Traditional Markets in the Eastern Region, Ghana", Unpublished Master Thesis, (Ghana : University of Science and Technology, College of Architecture and Planning, June 2012)

9- Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, p.14 Online At :https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/

10- Gladys Apana , Evans Yeboah ," FDI Inflows and Outflows in Ghana and Its Export and Import", journal of Economics and Sustainable Development "JEDS", (International Knowledge Sharing Platform " IISTE",Vol.9, No.10, February ,2020)

11- Ghana Competitiveness Rank

At : https://tradingeconomics.com/ghana/competitiveness-rank https://tradingeconomics.com/ghana/competitiveness-index

https://www.doingbusiness.org/en/reports

12- Huq Mozammel and Tribe Michael: The Economy of Ghana: 50 Years of Economic Developmen (London : Palgrave Macmillan, 2018)

13- Investing in Ghana's Petroleum Sector At : https://www.gipcghana.com

14-Insah Baba , ''Foreign Direct Investment Inflows and Economic Growth in Ghana'', International Journal Of Economic Practices And Theories "IJEPT" ,(Romania : Bucharest Academy of Economic Studies ,Vol. 3, No. 2, April 2013)

15- Kwaku Daniel Darlington ,''The Role of Foreign Direct Investment In Ghana's Infrastructure Development'' ,Unpublished Master Thesis,(Ghana : Department of Taxation , University of Ghana , 2014)

16- Loloh Francis : ''Ghana Fiscal Policy Responsiveness,Persistence And Discretion", Working Paper , (Ghana : Financial Stability, Department Bank of Ghana, October ,2011)

17- Obeng Samuel Kwabena , Sakyi Daniel , "ExplainIng the Growth of Government Spending in Ghana" The Journal of Developing Aras, (United States : Tennessee State University ,College of Business, Volume 51, No.1 , Winter 2017)

18- Ozyurt Selin ," Ghana: What Economic Challenges? " (Frans, Paris : Agence française de développement (AFD) , June 2019)

19-Rebecca Ninson ,'' Services Sector Contribution to Tax Revenue Generation and Economic Growth in Ghana: A Case of The Telecommunication Sub-Sector'' , Unpublished Master Thesis, (Ghana : University of Ghana , July 2018)

20- Republic of Ghana, Ministry of Finance, 2017, 2018 Budget Statement and Economic Policy of the Government of Ghana , At: http://www.mofep.gov.gh/

21- Republic of Ghana , The Government of Ghana," Ghana – Economic and Financial Policies for The Medium Term (2014-2017), Report " (Ghana, The Government of Ghana , April, 2014)

22- The World Bank," Fiscal Consolidation to Accelerate Growth and Support Inclusive Development , Ghana Public Expenditure Review", (Washington,D.C :The World Bank, May 8, 2017)

23----------,"Republic of Ghana, Transport Sector Improvement Project" Report No: PAD1721, (Washington ,D.C :The World Bank, May 15, 2017)

24----------, Ghana's Infrastructure: A Continental Perspective,The Africa Infrastructure Country Diagnostic (AICD)", Country Report, (Washington ,D.C :The World Bank, March 2010)

25----------,"Doing Bussiness 2011 , Ghana: Making Adifference for Entrepreneurs ",Repot No. 58733 (Washington,D.C :The World Bank, 2011)

26----------, "Doing Business 2018, Reforming to Create Jobs" A World Bank Group Flagship Report 15th Edition (Washington,D.C :The World Bank, 2018)

27---------- , "Doing Business 2016, Measuring Regulatory Quality and Efficiency " A World Bank Group Flagship Report 13th Edition (Washington,D.C :The World Bank, 2016)

28- The World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report 2013–2014" (Switzerland, Geneva,: The World Economic Forum , 2013)

29- The Heritage Foundation , " 2018 Index of Economic Freedom " (United States of America.: The Heritage Foundation , 2018)

30-United Nations , United Nations Environment Programme ," Green Economy Fiscal Policy Study – Ghana'', (Kenya: United Nations Environment Programme ''UNEP'',Kenya , 2014)

31- United Nations Conference on Trade and Development" UNCTAD" , "World Investment Report 2012, Towards A new Generation of Investment Policies ", (New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD),2012)

32---------- : "World Investment Report 2019, Towards A new Generation of Investment Policies ", (New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2019).